والقلب والتشريع والتزام ما قبل الروي ذكره لن يلزما

اقول من انواع اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن خص باسم المماثلة
نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله

مها الوحش الا ان هاتا أوانس
قنا الخط الا ان تلك ذوابل

ومنها القلب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو
ابتدئ من اخره الى اوله لخرج النظم الاول بعينه نحو كل
في فلك وربك فكبر فانه يقرا من اخره كما يقرا من اوله
ومنها التشريع وهو بنا البيت على قافيتين يصح
المعنى على الوقوف عند كل منهما كقوله

يا خاطب الدنيا الدنية انها
شرك الردى وقرارة الاكدار

ومنها لزوم ما لا يلزم وهو ان يجي قبل حرف الروي او ما في
معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر قال في الاصل
والاصل الحسن في ذلك كله ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس قال السرقة

واخذ شاعر كلاما سبقه هو الذي يدعونه بالسرقة
وكلما قرر في الالباب او عادة فليس من ذا البال

اقول

بلغت المقابلة على [illegible]

اقول السرقة ان ياخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه
واتفاق القايلين اذا كان في الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة فلا يعد من السرقة ومثله وجه
الدلالة لتقرر ذلك في العقول والعادات وان لم
يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز ان يدعى
فيه السبق والزيادة فهذا يحكم بين القايلين فيه
بالتفاضل بانه يقال زاد على الاخر او نقص عنه
وهذه اقسامه كما ياتي قال

والسرقات عندهم قسمان خفية جلية في الثاني
تضمن المعنى جميعا مسجلا ارادة انتحال ما قد نقلا
بحاله والحقوا المرادفا به ويدعى ما اتى مخالفا
لنظمه اغارة ومسخا حيث من السابق كان اجود
واخذه المعنى بمجرد اهي سلخا والماما وتسميا انجلي

اقول السرقة قسمان خفية وجلية اي ظاهرة
فالاولى ستأتي والثانية ان ياخذ المعنى كله او بعضه او وحده
وهذا معنى قوله مسجلا فان اخذ اللفظ كله من غير
تغييره سمي انتحالا او نسخا وهو مذموم وهذا معنى
قوله ارادة انتحال ما قد نقلا بحاله كما حكي عن عبد
الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن
ابن اوس

اذا انت لم تنصف اخاك وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل
ويركب حد السيف من ان تضيمه